انقلاب الأصدقاء

عبد الناصر والمشير عامر ومبارك وأبو غزالة

جمعتهم الدفعة وفرقتهم السلطة

الفصل الثامن

صفقة الحمير .....

هدية منير ثابت

للمخابرات الأمريكية

obeikandl.com

obeikandl.com

الضلع الثالث في المربع منير ثابت وهو أيضا من خلفية عسكرية خريج الكلية الجوية ومن مواليد ٢٩ أكتوبر ١٩٣٦ تدرج في القوات الجوية حتى وصل لرتبة لواء.. كان مديرا لمكتب المشتريات العسكرية في واشنطن. في نهاية السبعينيات بدأ ثابت نشاطه في الولايات المتحدة من خلال شركة الأجنحة البيضاء (White Wings Corporation) التي تم تسجيلها في فرنسا، وكانت هي الناقل والمورد الرئيسي لتجارة السلاح في مصر، وضمت أربعة مؤسسين هم (منير ثابت) وحسين سالم وعبد الحليم أبو غزالة، وزير الدفاع المصري آنذاك، و(محمد حسني مبارك) نائب رئيس الجمهورية وقت تأسيسها. وهذه الشركة بالمناسبة كان اسمها اترسامب ومسجلة في جنيف عام ١٩٧٩ ثم غيرت اسمها إلى إتسكوب وتم تسجيلها في ولاية فيرجينيا عام ١٩٨١ وأخيراً تم تعديل الاسم إلى الفورونجزب وتم تسجيلها في سان دياجو. تلك الشركة التي احتكرت لسنوات طويلة نقل العتاد والأسلحة التي تحصل عليها مصر شراء أو ضمن المعونة الأمريكية المقررة ونظراً لحيثية الشركاء في هذه الشركة ومدي سطوتهم ونفوذهم تمت صياغة بند في العقد وهو الأهم ولا يوجد له مثيل في جميع عقود النقل البحري التي جري العرف في بلاد الدنيا طولاً وعرضاً أن يحدد الأجر على أساس الكتلة أو الوزن إلا أن ثابت ومن معه أراد أن يكون سعر النقل على ١٠٪ من سعر ما يتم نقله وبحسبة بسيطة إذا كانت المركب تحمل معدات بـ ٣٠٠ مليون دولار فإن أجر الناقل يكون ٣٠ مليون دولار وهي بكل المقاييس أسعار مبالغ فيها للغاية وهي سرقة فاضحة، الأمر الذي لفت انتباه أجهزة الاستخبارات الأمريكية التي كانت تراقب القروض العسكرية الممنوحة لمصر والتلاعب الذي يتم بشأنها من قبل شركة الأجنحة البيضاء وشركات وهمية أخرى أنشأها ثابت وحسين سالم في لندن لذات الغرض خاصة بعدما اتسع نشاط هذه الشركات ولم يعد قاصراً على النقل البحري بل تجاوز

تلك المرحلة إلى ما هو أخطر من ذلك وهو شراء السلاح من خلال سماسرة معروفين وبدأت في عمليات نهب الملايين بالتحايل والتزوير ووصلت عام ١٩٨٣ إلى ٧٣ مليون دولار أمريكي حسب تقارير الأجهزة الأمريكية التي اعتمدتها النيابة الأمريكية بولاية فيرجينيا والتي انتهت تحقيقاتها باعتراف منير ثابت في ذلك الوقت بتقديم فواتير شحن مزورة إلى الجهات الأمريكية وتم تغريمه ٣٠ مليون دولار والغريب أن السلطات الأمريكية أرسلت إلى وزارة العدل المصرية ملف القضية كاملاً إلا أنه لم يظهر إلى الوجود.

في عام ١٩٨٦ شهد بداية تردد اسم منير ثابت في الحياة العامة، عندما قام (علوي حافظ) عضو مجلس الشعب بتقديم طلب إحاطة عن الفساد في مصر، مستنداً في جزء منه إلى اتهامات خاصة، وردت في كتاب «الحجاب»، للكاتب الصحفي الأمريكي (بوب ودوورد) مفجر «فضيحة وترجيت» الشهيرة، التي أطاحت بالرئيس الأمريكي نيكسون في بداية السبعينات من القرن الماضي خاصة «بشركة الأجنحة البيضاء»

احتكر ثابت من خلال إحدي شركاته التي يساهم فيها بنسبة ٧٦٪ ووزارة البترول ٢٤٪ توريد المواد الكيماوية المستخدمة لتطهير المجري الملاحي لقناة السويس من الزيوت المتسربة من السفن تلك الشركة التي يديرها موظف أمريكي يدعي اريتشاردب استطاعت خلال السنوات الماضية الاستحواذ على عشرات الملايين من الدولارات من خلال انفرادها بكافة الأعمال المتعلقة بتطهير مياه القناة أما عن التكلفة الحقيقية لتلك الأعمال وما تتحصل عليه شركة ثابت من أموال نظير قيامها بمهماتها حسب نصوص التعاقد فحدث ولا حرج ففي عام ٢٠٠٤ حدث أن تسربت كميات كبيرة من الزيت من إحدى السفن الكويتية قدرت بحوالي ١٧ ألف برميل من الزيت الخام والصامدونب وهو اسم السفينة أحدثت تلوثاً بمياه القناة من خلال بقعة امتدت حوالي ٦٥كم وقامت حكومة الكويت بفتح خطاب ضمان

بمنحه ٤٠ مليون جنيه للإنفاق على تطهير مياه القناة ولأن شركة ثابت هي صاحبة الحظوة والنفوذ لدي هيئة قناة السويس ووزارة البيئة فقد تم الاتفاق على أن تقوم الشركة بأعمال التطهير مقابل نصف مليون جنيه.. ولكن بعد عدة أيام من بدء العملية طلب السيد منير ثابت بعد أن علم أن هناك ضماناً بنكياً من جانب الكويت بمبلغ ٤٠ مليون جنيه طلب أن يتم رفع مقابل التعاقد إلى مليون و٢٠٠ ألف دولار؟! والمدهش أن طلبه قوبل باستجابة فورية من قبل الجهات المعنية ووزارة البيئة ولم تمر سوى فترة وجيزة إلا وطلب السيد ثابت رفع المقابل المادي لشركته لقاء أعمال التطهير إلى خمسة ملايين دولار؟! ولأن ثابت هو من هو وطلبه برفع قيمة التعاقد يعد أمراً يجب تنفيذه دون نقاش أو جدال لهذا لم تجد المسئولة بوزارة البيئة إلا الاستجابة الفورية لأوامر منير ثابت.

الغريب في الأمر أن المادة التي تستخدمها شركة ثابت أضرارها التي تصيب البيئة البحرية وما بها من كائنات حية وشعاب مرجانية أكثر من نفعها فتلك المادة التي توردها شركة ثابت لحساب هيئة قناة السويس والتي تستخدم في تطهير المياه من بقع الزيت تساعد على تكلس الزيت في شكل كريات صغيرة تسقط في عمق القناة وعلى جوانب شاطئيها ومن المتعارف عليه أنه عندما ترتفع درجة حرارة المياه صيفاً فإن كريات الزيت هذه تصبح في صورة أقرب إلى السيولة وتلوث المياه مرة أخري، ورغم علم وزارة البيئة وهيئة القناة بعيوب تلك المادة المستخدمة وآثارها البيئية الضارة إلا أنها تفضلها عن وسائل أكثر أماناً وأقل تكلفة فهناك وسائل حديثة تقدمت بها إحدي الشركات لتطهير المياه من الزيت وهي عبارة عن مادة ملاية لا يزيد وزنها عن رطل واحد ولا يتسرب إليها الماء ويتم وضعها على بقعة الزيت لتمتص تقريباً ٧٢ رطلاً دون أن تترك أي شوائب بالمياه ويتم سحبها ليس هذا فقط بل إن تلك الملاية تستخدم بعد ذلك كوقود في أفران مصانع الأسمنت.

بدأ ثابت في توسيع نشاطه في عالم المال بعد تأسيسه للشركة المصرية لخدمات الطيران كشركة مساهمة برأس مال قدره ٦٠ مليون جنيه في أبريل عام ١٩٨٩ ومقرها مطار القاهرة الدولي تلك الشركة التي أصبحت منافساً قوياً بل وتحصل على أعمالها من نصيب الشركة الوطنية مصر للطيران إلا أن أحداً لم يستطع أن يفعل شيئاً لمواجهة تغول الرجل وسيطرته على المال العام خاصة بعد أن وضع يده على خمسة أدوار كاملة من مبني برج مصر للطيران ليدير من خلالها شركته لدرجة احتكاره المصعد الخاص بالبرج لحساب الأدوار الخاصة به مع أن المبني يضم العديد من المكاتب الحكومية مثل مكتب وزارة الخارجية والهيئة العامة للاستعلامات ومكاتب وزارة السياحة والآثار، وكان ثابت قد حصل على ترخيص للشركة لتقديم الخدمات الأرضية والوكالة عن الشركات الأجنبية وهو نفس النشاط الذي تقوم به الشركة الوطنية مصر للطيران وقطاع الخدمات الأرضية بها، ولم يتوقف نشاط شركة ثابت داخل مطار القاهرة فقط بل امتد لتقديم الخدمات الأرضية لعدد من شركات الطيران العربية والأرضية في مطار الغردقة وشرم الشيخ حقق من خلالها عشرات الملايين من الأرباح في الوقت الذي كان يعاني فيه قطاع الخدمات الأرضية في ذلك الوقت بمصر للطيران من نزيف مستمر في الخسائر إلا أن كل ذلك يهون من أجل عيون صهر المخلوع.

وفي ٢٠٠١ أنشأ ثابت شركة مرسي علم لخدمات الطيران وهي الشركة التي تولت إدارة وتشغيل مطار مرسي علم وكانت الشركة مملوكة في البداية مناصفة بين مجموعة الخرافي الكويتية والشركة المصرية لخدمات الطيران قبل أن يقفز ثابت إلى رئاسة مجلس إدارتها وإجبار شركة مصر للطيران على الدخول كشريك في هذه الشركة بنسبة ٧٠٪ في شركة الخدمات الجوية L.F.G ومساهمة شركة الوفتهانزاب الألمانية بنسبة ١٥٪ واحتفظ ثابت لنفسه بنسبة ١٥٪ من الأسهم.

داخل ملف منير ثابت ورقه غامضة وحادثة شغلت الرأى العام لعدة سنوات ولم يعرف احد سرها إلا بعد سقوط نظام مبارك فى ٢٥يناير هذه الورقة هى ورقة

مذبحه مصر الجديدة التى جندت كل قيادات وزارة الداخلية لتنفيذها إرضاء لمنير ثابت والذى تعرض من وجهه نظره للاهانه على يد رامبو مصر الجديدة أو طارق الإمام الذى اختلف مع منير على ممثله

فى إحدى حمامات السباحة بفندق بمصر الجديدة وتطور الأمر إلى مشاجرة باليد وسقوط منير ثابت فى حمام السباحة وسط ذهول كل رواد الفندق بما فيها الفتاة والتى كانت ممثلة مشهورة فما كان أمام منير سوى الثأر لكرامته التى تبحترت أمام كل رواد الفندق وصديقته الفنانة المشهورة لكن كيف رد اعتباره فهى قصة أخرى تفاصيلها كانت ضمن الاستجواب الشهير الذى قدمه المرحوم كمال خالد

كان ضمن هذه الملفات ملف مذبحة مصر الجديدة والتي ظلت حديث الناس جميعاً لعدة شهور رغم أن القتيل لم يكن قديساً ولم تصل السماء عليه يوم مولده ولم يذهب للمساجد ولم يشهد له أحد بصدق الإيمان ورغم ذلك فإن كل الذين اشتركوا سواء بالاتفاق أو التحريض أو التنفيذ أصابتهم لعنته حتى يومنا هذا.

وكلما سقط أحد المتورطين في قتله تذكر الناس ؛طارق الإمام أشهر قتيل في تاريخ مصر حتى الآن وشهرته لا تنبع من كونه كان مجرماً خطيراً أو مناضلاً سياسياً أضاع عمره في الدفاع عن وطنه إنما شهرته جاءت من أنها المرة الأولي في تاريخ مصر التي يشترك فيها مساعدو وزير الداخلية و٥١ لواء شرطة وأكثر من ٠٠ ضابط برتب مختلفة في تنفيذ حكم قضائي ضد مواطن ٥١٠٠ جندي من جنود الأمن المركزي مسلحين بالأر بي. جي، يعاونهم قوات الإطفاء وقوات مكافحة الإرهاب.

كل هذه القوات من أجل تنفيذ حكم قضائي ضد متهم والده لواء شرطة سابق ومحكوم عليه غيابياً بـ٦ شهور وليست هذه المبررات هي السبب الوحيد في شهرته ولكن طريقة تنفيذ العملية والإصرار على قتله هو ووالده والتأكد من عملية القتل كانت سبباً آخر للشهرة خاصة وأن شهود الواقعة أكدوا أن هناك حقيبة سوداء

محفوظة في حجرة نوم اللواء الإمام ويعرفها جيداً نجله وشخصيات مسئولة تحوي العديد من الأسرار والألغاز وأرقام الحسابات والعمولات التي يحصل عليها مسئولون من تجارة السلاح في مصر والخارج وأن خلافاً ما لا يعرفه أحد دب بين اللواء الإمام ونجله من ناحية ومسئولين كبار جداً على إحدى صفقات السلاح وكان لابد من أن يصمت اللواء ونجله للأبد.

ومنذ قتل اللواء ونجله كانت هناك علامات الاستفهام التي وضعت على قضية مقتل اللواء الإمام ظلت ومنذ حدوثها في ١٤ يونيو ١٩٩٢ لغزاً لا حل له وعلامات استفهام لا إجابة عنها وفي ضوء المبررات التي ساقها وزير الداخلية في ذلك الوقت اللواء عبدالحليم موسى فإن عملية اقتحام شقة اللواء إمام كانت بهدف تنفيذ حكم قضائي ضد طارق إمام بالحبس لمدة ثلاثة شهور كان من الطبيعي أن ينكشف التناقض بين هذا المبرر وبين ما حدث فقد اشترك في تنفيذ القبض ٦٠٠ جندي وضابط واستخدم سلاح ؛R.B.G+ ربما لأول مرة في تاريخ الشرطة وتولي قيادة عملية التنفيذ اللواء فادي الحبشي، واللواء رضا عبدالعزيز والعميد سيد فريد فهل هذه الكتيبة كانت من أجل تنفيذ حكم قضائي بالحبس لمدة ٣ شهور؟

في جلسة من جلسات التحقيق قررت السيدة سنية شلبي حرم اللواء الإمام أنها تصمم على اتهام اللواء عبدالحليم موسي بالقتل العمد وإخفاء أدلة جنائية والاستيلاء على مستندات وأوراق وطلبت ضم ملفات التحقيق في القضايا رقم ١، ٢، ٣ لسنة ١٩٩٣ حصر المكتب الفني للنائب العام وهي القضايا المعروفة باسم فضيحة لوسي آرتين كما طلبت ضم مضبطة مجلس الشعب رقم ٨٤ للفصل التشريعي السادس في ١٦/ ٣/ ١٩٩٣ وهي الجلسة التي تضمنت إعلان الحوار الذي دار بين اللواء فادي الحبشي ولوسي آرتين حول ظروف مقتل اللواء الإمام ونجله.

أما عن أسباب فتح هذه الملفات وإعادة التحقيق فيها فهو الدليل على صحة أقوال السيدة سنية شلبي وإعادة تمثيل الوقائع في ضوء جديد.

ففي ١٤/ ٦/ ١٩٩٢ الساعة الواحدة صباحاً قامت تشكيلات مسلحة متنوعة من وزارة الداخلية تضم ٦٠٠ جندي من الشرطة و٥٣ ضابطاً و٥ لواءات وثلاثة من مساعدي وزير الداخلية يتقدمهم اللواء فادي الحبشي وعدد من السيارات محملة بالأسلحة والجنود وتم تقسيم هذه القوات إلى مجموعات لكل مجموعة مهمة محددة. هذه القوات والأسلحة كانت موجهة إلى مصر الجديدة لتنفيذ قرار ضبط وإحضار طارق الإمام أو هذا ما نشرته الصحف وقتها، أما الحقيقة التي جاءت على لسان أم القتيل فإن هذه القوات كانت لمهمة واحدة هي التصفية الجسدية للواء الإمام ونجله والحصول على حقيبة سوداء كان يحتفظ بها القتيل وتحتوي على أوراق ومستندات تكشف علاقة القتيلين بعدد من كبار رجال وزارة الداخلية وبعض موردي السلاح وسماسرتهم. وتأكيداً لذلك ما ثبت في محضر تحقيق النيابة من أن طارق قد التقى بأحد سماسرة السلاح وعرض عليه بعض قطع السلاح وتبين أنها تخص سلاح الأمن المركزي وقد طلب السمسار منه تسويقها. وبعد هذه المقابلة فكر طارق في تأمين نفسه وذهب لمقابلة اللواء ؛ عبدالرحيم النحاس، وكان وقتها قائد سلاح الأمن المركزي والذي أبدي دهشته من وجود سلاح الأمن المركزي في يد السماسرة كما اندهش من فكرة الاتجار فيها وانتهت المقابلة بوعد من اللواء ببحث الموضوع بعد العيد.

ولم تمر على مقابلة طارق لقائد سلاح الأمن المركزي يومين وقبل العيد بثلاثة أيام كانت قوات الأمن بقيادة ؛فادي الحبشي تتجه لمنزل اللواء الإمام حيث تم تصفيته رغم أن زوجة اللواء تؤكد أن ابنها خرج إلى شرفة الشقة وطلب من القوات أن تكف عن إطلاق النار ونادي على اللواء ؛فادي الحبشي طالباً تسليم نفسه، وينادي على فادي الحبشي مستنجداً به ومعلنا أنه على استعداد لتسليم نفسه وأثناء هذا النداء إصابته رصاصة في وجهه وسقط على الأرض فاستغاثت الأم معلنة بصوت عال عن موت ابنها وطلبت من القوات الكف عن الضرب إلا أن الضرب استمر لمدة

٥١ دقيقة وعندئذ تبينت أن النيران قد أتت على الشقة فقفزت في حجرة البواب.. وقالت السيدة سنية أن الغاز انقطع عن العمارة قبل الحادث بحوالي ساعة وهو الأمر الذي يشير إلى أن النية كانت مبيتة لقتل زوجها وابنها.. ونفس الأقوال أكدتها مخدومتها عبير على بسيوني التي شاهدت الواقعة وأكدت أن اللواء إمام ألقى بنفسه على جهاز التكييف مستسلما ومعلنا أنه لا يحمل سلاحاً إلا أنهم عاجلوه بالضرب.. (صفحة ١ إلى صفحة ٣٠ تحقيق النيابة).

ـ وعندما سئل إبراهيم طلعت سايس الجراج عن تفاصيل الحادث أكد أن القتيل ظل على قيد الحياة حوالي ربع ساعة ولم يكن بحوزته سلاح وأن القوات استمرت في إطلاق النار عليه (الصفحات ٣٩- ٤٤ من تحقيقات النيابة).

ـ وعندما سئل حارس العقار محمود السيد مصيلحي أكد أنه استمع إلى اللواء إمام وهو يستنجد بهم بعدم ضربه لأن يده قد انكسرت إلا أنهم استمروا في ضربه حتى قضي عليه واستمر على قيد الحياة لمدة ربع ساعة (تحقيقات النيابة ٤٦: ٩٦) وأكد هذا أيضا صاحب الجراج حافظ إبراهيم.

ـ أما دور اللواء فادي الحبشي فإنه ينكشف من خلال أقوال الشاهد المحاسب محمد على فرج حيث قرر أنه شاهد اللواء إمام يقفز من الشباك على سطح حجرة البواب مخاطباً فادي الحبشي بأن طارق توفي وأنه ليس معه سلاح وكان اللواء فادي يقف وسط قوات الشرطة ويأمر القوات بإطلاق النار على الشقة وفي الوقت الذي قفز فيه اللواء إمام كانت القوات التي تقف ناحية الباب قد توقفت عن إطلاق النار فأهاب بها بأن تستمر في إطلاق النار.. أصيب اللواء إمام بطلقات النار وسقط على الأرض أمام الجراج.. واستمر على قيد الحياة لمدة ثلث ساعة حتى أن فادي الحبشي عاتب القوات على توقفهم عن إطلاق النار وانتهي هذا الشاهد في أقواله إلى أنه يشهد بأن اللواء فادي الحبشي كان يقصد قتل اللواء إمام (تحقيقات النيابة الصفحات ٣١٠-٤١٠).

وأرادت أرملة القتيل الإطلاع على ملف القضية عندما تبينت هذه الوقائع واستمعت إلى هذه الشهادات إلا أن النيابة رفضت السماح لها بالإطلاع على القضية.

ـ أثناء التحقيقات فوجئت السيدة سنية أرملة القتيل بأن النيابة العامة ترفض حضورها هي ومحاميها بحجة أن القضية لها حساسية خاصة أن هذا المنع بناء على تعليمات النائب العام.

في ذلك الوقت لم تجد السيدة سنية وسيلة سوى إرسال إنذار على يد محضر إلى النائب العام قيد تحت رقم ٥٨٥٩ محضري قسم النزهة طالبت فيه النائب العام بضرورة السماح لها بمتابعة القضية خاصة بعد انتشار الشائعات بأن النية متجهة لحفظ التحقيق وطلبت في الإنذار استبعاد النيابة من التحقيق وندب مستشار محكمة الاستئناف لمباشرة التحقيقات بعد أن جرت التحقيقات في سرية تامة بواسطة المستشار سامح الكاشف المحامي العام لنيابات شمال القاهرة..

ـ ولم يفلت التليفزيون المصري من اتهام السيدة سنية حيث ذكرت أنه قام في ٢ يوليو ١٩٩٢ بتغطية شاملة للأحداث قدمها المذيع فوزي ناصف في برنامج ؛ المواجهة وكان هذا البرنامج ـ في الواقع ـ هو السند الوحيد لدور الشرطة حيث تضاربت أقوال مدير الأمن في ذلك الوقت اللواء رضا عبدالعزيز وأقوال اللواء تاج أبو النصر مع ما أثبته تقرير المعمل الجنائي حيث أكد اللواء تاج أن عملية الاقتحام تمت عن طريق باب الشقة وأن تبادل إطلاق النار في هذا الوقت بينما أكد تقرير المعمل الجنائي أن باب الشقة سليم وليس به أثار مقاومة ولا إطلاق نار بالإضافة إلى ذلك أكد أبو النصر خلال البرنامج أن عملية الاشتعال والحريق التي شبت في الشقة كانت نتيجة انفجار أنبوبة الغاز في حين أكد تقرير المعمل الجنائي أن الاشتعال كان نتيجة طلقات (آر. بي. جي).

وفي هذا الوقت قامت أسرة القتيل بإقامة دعوى مستعجلة أمام محكمة عابدين ضد

وزير العدل والنائب العام ووزير الإعلام ورئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون وطالبت بالتحفظ بصفة مستعجلة على شريط الفيديو الخاص ببرنامج المواجهة الذي أذيع عقب الحادث وقد قيدت الدعوى تحت رقم ٧٣٠٠ لسنة ١٩٩٢ وأصدر المستشار صبري الجدافي رئيس المحكمة حكماً بالتحفظ على شريط الفيديو الخاص بتلك الحلقة مؤكداً أن مقتضيات العدالة ـ وبغض النظر عن أشخاص الخصوم في الدعوى ـ تقضي بالاستجابة لهذا الطلب وقررت المحكمة ندب خبير للتحفظ على شريط الفيديو الخاص بالحلقة مؤكداً قابلية الشريط للتغيير والتلف وأنه عرضة لذلك بسبب سوء الحفظ أو تسجيل أي برنامج آخر عليه، الأمر الذي يتلف مضمونه ويضيع الدليل المستمد منه.. ولذا كلفت المحكمة أحد أساتذة كلية الهندسة المختص فنياً للانتقال لمبني الإذاعة والتليفزيون لتفريغ الشريط وإثبات محتواه كتابة.

واتهمت السيدة سنية اللواء عبدالحليم موسي بإتلاف محتويات الشقة نتيجة للاقتحام وأن ذلك حملها أضرارًا كثيرة وكل هذه الأضرار كانت دليل إدانة على قصد وزارة الداخلية من عملية الاقتحام وأن الهدف لم يكن سوى التصفية الجسدية للأسرة.

لذلك لجأت الأرملة إلى محكمة عابدين مرة أخري ورفعت قضية إثبات حالة خوفاً من نتيجة المعمل الجنائي والتي قد تنتهي بتقرير لصالح وزارة الداخلية باعتبار المعمل فرعاً من أفرع وزارة الداخلية وقيدت الدعوى تحت رقم ٩٣٥٢ لسنة ١٩٩٢ مستعجل عابدين في ١/ ٧/ ١٩٩٢.

في هذا الوقت تعرضت لضغوط شديدة لإجراء عملية الإصلاحات وذلك كله في محاولة لإخفاء معالم الجريمة إلا أنها رفضت القيام بأية إصلاحات وهنا اعتقد عبدالحليم موسي أن تقرير المعمل الجنائي سيأتي وفقاً لهواه. وكانت المفاجأة أن تقرير المعمل الجنائي جاء مغايرا تماما لأحلام الوزير المخلوع الأمر الذي دفعه للضغط على مسئولي المعمل الجنائي لتغيير النتيجة لكن مدير المعمل الجنائي رفض ذلك الأمر الذي أدى بقيادة وزارة الداخلية إلى عدم تجديد مدة الخدمة للمدير

عقاباً.. على تقريره المحايد!

عند ذلك لم يجد عبدالحليم موسي - كما تقول الزوجة - وسيلة لإجبارها وإكراهها على التنازل سوي تهديدها بالإطاحة بمستقبل ابنها الضابط الشاب بمباحث الأموال العامة حيث أخذ يذكرها بأن لها ابناً تحت إمرته ومستقبله في يده.. عندئذ لم تجد السيدة سنية مفراً من التنازل عن الدعوي التي كانت تطلب فيها إثبات حالة الشقة!

وأظهر شيخ العرب كرماً لا مثيل له نتيجة للتنازل بأن كلف أحد المقاولين التابعين لوزارة الداخلية بإجراء كافة أعمال الترميمات لإخفاء معالم الجريمة!

الغريب أن أقوال كافة الشهود سواء من أسرة اللواء أم حتى جيرانه ورجال الشرطة الذين اشتركوا في تنفيذ عملية الاقتحام أكدوا أن هناك لغزاً ما وراء هذه القضية وأن الهدف لم يكن القبض على طارق الإمام وأبيه وأن الهدف هو تصفيتهم نهائياً. فعندما سئلت الشغالة عبير على بسيوني عن ظروف الحادث وكيف تمت عملية الاقتحام قالت عبير في صفحة ٦٢ من التحقيقات: أنا كنت قاعدة في المطبخ وسمعت رزع على الباب وبعدها طلع الأستاذ محمد بيقول ليه كده.. واحد قال افتح الباب، الأستاذ طارق كان بيعمر السلاح جوه الأوضه بتاعته وبعدين اللي بيزقوا الباب ضربوا نار والأستاذ محمد اتعور في بطنه ودخل على حجرته والأستاذ طارق فضل يضرب نار حوالي ثلاث ساعات وفيه ضرب عليه من بره الشقة، وبعدها خلص الرصاص اللي معاه، واحد نادي عليه وقال له اطلع يا طارق سلم نفسك بصوت عال.. وبعد ما الأستاذ طارق وجدهم بطلوا ضرب راح دخل على الأوضه اللي فيها أبوه وأمه فقالوا له حرام بدل ما تموت نفسك وتموتنا سلم نفسك فقال لهم حاضر أنا هاسلم نفسي وفتح الشباك، بعدها الضرب سكت وقال ؛ خلاص يا فادي بيه أنا معييش سلاح خلاص، ولكنهم ضربوه في دماغه، ولقيت ستي وسيدي صرخوا وقالوا مات خلاص وقعدوا همه بره يقولوا خليه يسلم نفسه، وبعدها بخمس دقائق الجرائد فوق الدولاب في الطرقة ولعت ونار طالعة

من الأوضه ودخلت البلكونة لقيت سيدي وستي بيرموا نفسهم ستي الأول وبعدها سيدي رمي نفسه فقالوا له سلم نفسك وقال مفيش معي سلاح، ورفع يد واحدة لأن يده الثانية مكسورة، فراحوا ضربوه بالنار وأنا صرخت لما لقيت واحد عاوز يضربني فرميت نفسي من البلكونة وجم اثنين شالوني وواحد منهم قال فين طارق، قلت له مات جوه ودخلت معهم بعد إطفاء النار ودلتهم على مكان الجثة والسلاح.

في صفحة ١٩ من التحقيق، عاد وكيل النيابة خالد الجندي لسؤال الشغالة مرة أخري بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٩٢ بناء على طلب والدة طارق التي أكدت أن شغالتها الطفلة عندها أقوال جديدة تقول الشغالة في روايتها للحادث.

قالت الشغالة: إنني فوجئت بباب الشقة يفتح بقوة وكان هناك ضرب رصاص على الباب في الكالون نفسه وأنا طلعت من المطبخ لقيت الأستاذ محمد واقف أمام الباب علشان يفتحه، الباب فتح فجأة فوقع سيدي على الأرض ودخل أوضة النوم بتاعته وكان فيه دم وقال لي قولي لهم إنني هسلم نفسي، ولكن ستي قالت لي لا علشان متتعوريش. وبعدها سيدي وستي نطوا وطارق مات سمعت سيدي يقول آه يا ذراعي وواحد ضربه بالنار وأنا نطيت في الجنينة، شفت ثلاث طلقات طلعوا من البندقية في بطن سيدي بعدها دخلت من شباك الجراج والعساكر مسكوني.

وعندما سئل اللواء سيد فريد وكيل مباحث العاصمة لقطاع شرق قال انه كان بصدد تنفيذ قرار النيابة بضبط وإحضار طارق إمام خلال خمسة أيام بعد أن تم إبلاغ قسم شرطة النزهة في ٨/ ٦/ ١٩٩٢ من قبل المواطن مجدي وليم يوسف (٢٨ سنة) زوج هالة صدقي، تاجر والمقيم في ٨١ شارع شبين قسم مصر الجديدة بقيام المدعو طارق محمد إمام بالتعدي عليه وتهديده بسلاح ناري وإحداث تلفيات بسيارته وسرقة بعض متعلقاته وذلك أثناء تواجده بفندق شيراتون هليوبوليس (دائرة القسم) وتحرر بذلك المحضر رقم ٧٠٠٤ جنح النزهة لسنة ٩٢.

وبتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٩٢ تبلغ للقسم من مجدي وليم أيضا بأن طارق إمام قام بالتعدي عليه بالسب والشتم، كذا على خطيبته المدعوة هالة جورج يونان وشهرتها هالة صدقي (٢٣ سنة) فنانة ومقيمة في ٧١ شارع إسماعيل محمد بالزمالك.. وأضاف مجدي أنه حاول الاعتداء عليهما بالضرب، وأضافت هالة صدقي أن طارق اتصل بها تليفونيا عدة مرات بمسكنها وهددها بحرق سيارتها وتشويه وجهها وطلبت اتخاذ الإجراءات القانونية قبل المشكو في حقه ومنع تعرضه لهما.

وأنه بتاريخ ٩/ ٦/ ١٩٩٢ تبلغ لقسم شرطة النزهة من المواطن مصطفي محمد حامد (٤٤ سنة) المدير التنفيذي بفندق شيراتون بأن العاملين بالفندق أبلغوه أن المدعو طارق إمام حضر ومعه أسلحة نارية عبارة عن مسدس ومدفع رشاش وقام بتهديد العاملين وأثار الذعر بين النزلاء وهدد بالقضاء على حياة من يقوم بإبلاغ السلطات.. وأن طارق اتصل به تليفونيا وهدده بالقتل وأنه في ضوء هذه البلاغات تم استصدار إذن من نيابة النزهة بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٩٢ لضبط وتفتيش المتهم وصدر أمر من ذات النيابة بذات التاريخ بضبط وتفتيش شخص المتهم ومسكنه لضبط الأسلحة النارية المنوه عنها بمحضر التحريات وحدد خمسة أيام من تاريخه لتنفيذ القرار.

يقول سيد فريد أنه نظرا لخطورة المتهم المذكور وما أكدته التحريات من إحرازه ووالده المدعو محمد إمام لأسلحة غير مرخصة فقد تم إعداد مأمورية برئاسة قيادات المديرين النظاميين والمباحث بالاشتراك مع مأمورية من قوات العمليات الخاصة للأمن المركزي.

وقد قامت قوات الأمن المركزي باستخدام مكبرات الصوت وتوجيه نداء مستمر ليسلم نفسه والامتناع عن ضرب النار مما أدى لقيام قوات الأمن المركزي بالتعامل معه ووالده في محاولة لمنعهما من التمادي في إصابة المزيد من القوات، واستعانت قوات العمليات الخاصة بمجموعات أخرى من قوات الأمن المركزي

قامت بإحكام الحصار حول المنطقة والتعامل مع مصدر النيران، واستخدمت القوات الغازات والقنابل المسيلة للدموع الأمر الذي أدى لحريق في الشقة.

ويقول اللواء فادي الحبشي أشهر شخصية في هذه القضية في أقواله أمام النيابة:

معلوماتي عن الحادث أن هناك معلومات مسبقة عن النشاط والوقائع التي ارتكبها طارق إمام ومحرر عنها محاضر وأحكام صادرة ضده ومنها محضر بضبطه وإحضاره من نيابة النزهة. كما أنه كان يحرز أسلحة بدون ترخيص ويستعملها في المناطق السياحية وكل هذه الوقائع محرر بها محاضر بمديرية أمن القاهرة والجيزة ومحضر استئذان النيابة الأخير مشار إليه بهذه الوقائع بناء على التحريات.

بعد صدور إذن النيابة قمنا بكافة إجراءات الضبط والإحضار وكلها قانونية وتم تنفيذها بمعرفة مباحث الشرق بمعرفة العميد سيد فريد.

س: هل انتقلت لمكان الحادث؟!

أيوه.

س: ماهي كانت أسباب انتقالك لمكان الحادث؟!

لما تفاقم الأمر وعلمت أن هناك مقاومة شديدة وقتالاً دائراً بين الأمن المركزي والمتهم استمر عدة ساعات.

س: برئاسة من كانت مأمورية ضبط وإحضار المتهم؟

في هذه المأمورية كما سبق أن ذكرت كان لابد من الاستعانة بقوات مدربة من الأمن المركزي لإحراز المتهم لأسلحة وذخائر وأن المعلومات المسبقة على قيام المأمورية أكدت أنه ينوي التعامل مع القوات عند ضبطه وفي هذه الحالة يتم استدعاء قوات الأمن المركزي بقيادتها التي يتم إحاطتها علماً بالمأمورية وطبيعتها واحتمالات التعامل ويتم رفع المكان بمعرفة المشرفين على هذه القوات، ثم تبدأ عملية التنفيذ التي يكون دور المباحث فيها الدور الثاني، حيث تبدأ عملها بعد سيطرة هذه القوات على الموقع

وتطهيره فقيادة قوات المباحث كانت للعميد سيد فريد ثم تواجدت أنا والسيد رئيس المباحث وقيادات المديرية والوزارة وبعض قيادات العمليات الخاصة.

س: ما قولك فيما ترويه والدة القتيل سنية كمال شلبي بالتحقيقات من أنك كنت ترأس المأمورية وقد بدأت الشرطة بإطلاق الأعيرة النارية دون سابق إنذار بطلب الاستسلام لطارق وعلى الرغم من تقريره بالاستسلام إلا أنه أطلق عليه الأعيرة النارية فقتل؟

هذا كلام غير صحيح والتعامل بين المتهم وقوات الأمن المركزي استمر عدة ساعات أصيب خلالها ضباط وجنود الأمن المركزي.

س: ما قولك فيما تقوله سنية أن زوجها قفز معها من النافذة بأعلى سطح غرفة حارس العقار وعلى الرغم من أنه استسلم فور طلب ذلك منه إلا أنه قد أطلقت عليه الأعيرة النارية؟

أنا لم أشوف هذا الكلام لأن التعامل كان مع الأمن المركزي.

س: ما قولك فيما أن بعض الشهود الثابت أقوالهم بالتحقيقات قرروا بأن محمد إمام ظل على قيد الحياة أمام باب الجراج حوالي عشرين دقيقة دون محاولة إسعاف؟

وقت إصابة المذكور كان التعامل مازال قائما بين الأمن المركزي والمتهم ولا يستطيع أحد الاقتراب من هذا المكان لأنه كان تحت سيطرة الأمن المركزي وكيف يتسني لهؤلاء الشهود معرفة أنه كان على قيد الحياة.

س: ما قولك فيما وأننا بسؤال مندوب الإسعاف عن سبب عدم تدخله لإسعاف محمد إمام فأجاب بأنه منع من الدخول بمعرفة قوات الشرطة.

كان فيه تعامل مازال مستمرا وحرصا على حياة المندوب وكان الموقع تحت سيطرة الأمن المركزي.

س: ماهو سبب عدم تنفيذ أمر الضبط حال تواجد طارق خارج مسكنه؟

المأمورية تمت تنفيذا لقرار النيابة لتفتيش مسكنه لضبط ما بحوزته من أسلحة وتنفيذ قرار النيابة بمسكنه وبحيازته الأسلحة والذخائر التي يتضمنها قرار النيابة والصادر الإذن بشأنها هو التمثيل الأمثل.

س: من الذي بدأ التعامل بإطلاق الأعيرة النارية تجاه الآخر؟!

هما اللي بدأوا بدليل أن اثنين ضباط أصيبوا في بادئ الأمر وعسكري.

س: ومن هو بالتحديد الذي يطلق الأعيرة النارية؟!

نحن كنا بعيدين عن مكان العمليات ولم ندخله إلا بعد انتهاء الأمن المركزي من المأمورية.

س: وما هو تعليلك للحادث؟!

المتهم ووالده متورطان في الاتجار بالأسلحة والذخائر بدون ترخيص كما ثبت من المعاينة العثور على كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر تبين أن بعضها محصل من جريمة سرقة بمديرية أمن الغربية كما عثر على بعض الأوراق تفيد عملية الاتجار بالأسلحة. والد المتهم باعتباره ضابط شرطة سابقا لم يكن يتخيل أن يتم تفتيش مسكنه بمعرفة الشرطة يوما ما وعلى هذا الأساس كانت الكميات الكبيرة من الأسلحة بحيازته وعندما فوجئ بالقوات تتجه لمسكنه لضبط نجله وجد نفسه متورطا ومن هنا بدأت عملية الاستماتة في مقاومة القوات التي استمرت أكثر من ثلاث ساعات أصيب خلالها ضابط وقوات من الأمن المركزي وأن إصابات المتهم ووالده وسبب وفاتهما كما تضمن تقرير الطب الشرعي وتوقيت وفاتهما تفيد وتؤكد أن المأمورية لم تكن تستهدف التعدي عليهما وإنما ضبطهما وأن إصابة أفراد القوة تمت بمعرفة المتهم ووالده في وقت سابق جداً بساعات على انتهاء المأمورية بقتلهما فقد أصيب أول ضابط حوالي الساعة الواحدة والنصف والثاني بدقائق بينما كانت إصابة والد المتهم بعد الثالثة صباحاً وفي غير مقتل كما أن إصابة المتهم كانت بعد الساعة الرابعة صباحاً نتيجة استمراره في

التعدي على القوات بعد إصابته بحروق ثم توفي بطلقة واحدة وواضح الاستماتة من المتهم ووالده في مقاومة السلطات لعدم الوصول إلى الشقة سكنها كان لعدم ضبط الكميات الكبيرة من الأسلحة وإجبار القوات على الانصراف دون تنفيذ المأمورية.

س: ما قولك فيما أن سنية كمال (والدة المتهم) أضافت أن عملية بدء إطلاق الأعيرة النارية كانت من جانب القوات فضلا عن أنها أضافت أن نجلها كان بصدد مناداتك قائلا ؛هاسلم نفسي يا فادي بيه إلا أنه قتل على الرغم من ذلك بجوار النافذة؟!

إن تواجدي كان بعيدا عن مكان التعامل ودي احتياطيات أمنية معروفة أن قوات المباحث والقيادات بعيدة لحين انتهاء قوات الأمن المركزي من إنهاء العملية.

كان يمكن أن تنحصر لعنات مقتل اللواء الإمام ونجله في الأسماء التي وردت في القضية وهم اللواء فادي الحبشي وسيد فريد ووزير الداخلية عبدالحليم موسي وغيره من رجال الشرطة بالإضافة إلى هالة صدقي وطليقها مجدي وليم إلا أن مكالمة تليفونية أجراها اللواء ؛فادي الحبشي قبل تنفيذه عملية اللواء الإمام نقلت لعنات الإمام ونجله إلى أسماء أخرى مثل لوسي آرتين وحلمي الفقي، وعبدالحليم أبو غزالة وقاض بالسويس وغيرهم وبدأت عملية نقل اللعنة بالصدفة البحتة وسجلها البرلمان المصري في واحد من أشهر الاستجوابات حول الفساد في مصر وذلك يوم ١٦ مارس ١٩٩٣ أثناء مناقشة الاستجواب الذي تقدم به المرحوم ؛كمال خالد+ حول ظاهرة الفساد والرشوة بين كبار المسئولين في ذلك الوقت ولأن الاستجواب كان يتطرق إلى أمور تتعلق بالسلطة القضائية فقد تقرر حذف العبارات التي تمس السلطة القضائية.

وعاد المجلس لسماع أشهر استجواب في تاريخ مصر وأشهر رد من رئيس الوزراء ؛عاطف صدقي عندما نفي مسئولية الحكومة عن قبلة بير السلم.